الجامعة العراقية ، بحكم كونها مؤسسة تربوية عريقة ذات اهمية فائقة ، جديرة بالبحث والاهتمام والرعاية لكي تتخلص من مشكلاتها التي تعيق تطورها وتكبل حركتها وتمنعها من اداء رسالتها بحيث تساير الجامعات الاخرى في البلدان المتطورة ، وتماشي اهدافها واداءاتها افضل المؤسسات التربوية العالمية وتستجيب للتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية والوطنية الراهنة ، بدلاً من ان تجد نفسها في موضع اتهام وتقصير على اعتبار انها المسؤولة عن تردي المستوى العلمي والثقافي للطلبة والخريجين وعن عدم ملاءمة مؤهلاتهم حاجات سوق العمل وعن انحسار البحث العلمي والتكنولوجي وتخلفه عن المستوى العالمي.

تطوير التعليم الجامعي ورهانات الجامعة العراقية

محمد الربيعي

يبدو ان من اهم الاسباب التي ساهمت في منع الجامعة العراقية (واستخدم هنا لفظ الجامعة للدلالة على مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية والتربوية العراقية لتمتعها بالخصائص نفسها وتعرضها للمشكلات نفسها) من ان تكون وسيلة مهمة من وسائل التطور والانفتاح الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والاقتصادي، كما شخصها كثير من الخبراء، هو خضوعها لسيطرة الدولة وفلسفتها المؤدلجة، التي لا ترى في الانسان الا ماكنة تخدم اهداف وتطلعات النظام الدكتاتوري القمعي. لذا فقد تم تخطيط برامجها من خلال توجه تعليمي –نخبوي وتوظيفي وهاجس طائفي وعنصري وامني. ولا شك في أن الدراسات المهنية والأكاديمية، شأنها شأن المجالات الأخرى في العراق، أصيبت بالعطب ونالها القسط الوافر من التخريب على يد النظام الدكتاتوري. فالنظام حاول أدلجة كل شيء بما فيه العلم، فسمعنا مثلاً بالأدب البعثي، والنقد البعثي وأخيراً حاولوا حتى أدلجة العلوم المفترض بها أن تكون خارجة عن مجال السياسة والمعتقدات الأيديولوجية، وبذلك لم يسلم أي شيء من تخريب النظام الشمولي. وبما اننا اليوم نعيش بداية التجربة الديمقراطية فعلينا ان نفكر ونعمل على وفق نهج ديمقراطي سليم بعد ان اصبح الجميع مقتنعين بضرورة التخلص من ثقافة واسلوب التخطيط الاحادي المركزي لميدان التعليم ببلدنا، وندعو الى ضرورة بلورة نهج مغاير في هذا الميدان الحيوي لمجتمعنا تماشيا مع قيم ومبادئ ورهانات التحولات الديمقراطية الجديدة، بما فيها من فضائل التباين واختلاف الاراء وتعدد المرجعيات، على وفق مشروع مجتمعي مستقبلي يهدف الى ربط العلم والتكنولوجيا بالتطور العالمي والخروج من العزلة لكي تصبح الجامعات منبرا للمعرفة كما هي مكان للعمل والبحث والتطوير واحدى الوسائل الرئيسة التي تساعد العراق على اللحاق بركب الحضارة الحديثة سريعة التطور.

والواقع ان الجامعة العراقية تواجه اليوم مسؤوليات كبيرة تفوق طاقتها المادية والاكاديمية بسبب اعداد الطلاب الهائلة، بحيث انها تواجه حقا انفجارا بشريا ضخما فضلاً عن انفجار في المعلومات وهو ما يسمى بالانفجار المعرفي. يحتاج الانفجار الاول الى زيادة في عدد التدريسيين والتراكيب التحتية لسد الحاجة الماسة للنمو الكمي، وهي مسألة تتعلق بامكانات التمويل وتوفير الموارد البشرية بدلا من انشاء جامعات جديدة. لانه حسب تطبيق المعايير العالمية في ضرورة انشاء جامعة لكل مليونين من السكان فان وجود ١٩ جامعة وما لا يقل عن ٣٨ من معاهد التكنولوجيا يعني وجود زائد في عدد الجامعات غير ان بعض الجامعات تفتقر الى ادنى الاحتياجات المادية والبشرية ولا تتميز كثيراً عن المدارس الثانوية.

من جانب اخر، يحتاج الانفجار المعرفي (العلمي الثقافي) المتزايد الذي تكثر فيه الاكتشافات والاختراعات ويزداد فيه المجتمع اعتمادا على منجزات العلم والتكنولوجيا الى اعادة النظر بصفة مستمرة في المناهج وطرائق التدريس وعملية اعداد الطلبة وادارة الجامعة ودورها المجتمعي والسياسي.

وهنا لابد من التساؤل عن اهداف الجامعة في هذا العصر، وهل تنحصر هذه الاهداف في تأهيل الاعداد الهائلة من الطلبة باسلوب نقل المعرفة والكفاءة المهنية من دون الاخذ بالاعتبار حاجات التنمية الاقتصادية وسوق العمل القائلة باعطاء الاولوية للتعليم التكنولوجي والمهني والاسبقية للمعاهد العليا للتكنولوجيا، باعتباره التعليم الاكثر واقعية ومسايرة لمتطلبات العولمة ولحاجات المجتمع. وهذا يعني القول بضرورة "عصرنة" النظام التعليمي في مختلف مستوياته وذلك بالعمل على تجديد مقرراته ومناهجه وادخال التقنيات المعلوماتية الحديثة التي توجه الطالب نحو القراءة والاطلاع المستقل واستخدام المكتبة والانترنت وتعليم الطالب كيف يفكر، او بعبارة اخرى كيف يتقن الاسلوب العلمي في التفكير وليس تكديس المعلومات في ذهنه فحسب وذلك عن طريق تنمية روح الاستقلال عن الكتاب المقرر باتباع منهج "الاستاذ الخاص- Tutorial System" ذلك المنهج العالمي الذي يسمح بالتفاعل بين الاستاذ والطالب عن طريق المقابلة ضمن عدد محدود من الطلبة ليستفيد الطالب فائدة قصوى من معلومات الاستاذ عن طريق التوجيه بدلا من التلقين والحفظ وهو ما جرت عليه العادة في اساليب التعليم مما ينأى بالمتعلمين عن اكتساب منهجيات التفكير والبحث العلمي. ويهدف هذا المنهج الى تحصين الطالب بالوسائل العلمية لمواجهة الازمات وحلها وتحقيق القدرة على التفكير السليم والاستقراء العلمي وتعرف الطالب على مهاراته في العلاقات الانسانية وبالمسؤولية وقدرته على الاحساس بمشاعر الآخرين وميله نحو التعاون بدلا من توخي الحلول السريعة المضطربة ووقوعه تحت تأثير العوامل الاجتماعية والتقليدية التي لا تعتمد الاسلوب العلمي.

ان ثقل ظاهرة بطالة الخريجين المباشرة وغير المباشرة وانخفاض الكفاءة التعليمية والتدريبية و"الجودة" وزيادة الفاقد التربوي تتطلب نهجا تعليميا مغايرا لما هو قائم حاليا، لذا ادعو قيادات التعليم الجامعي الى التفكير والتخطيط لنظام تعليمي جامعي من خلال ثلاثة مفاهيم:

١- استقلالية الجامعة والمرونة التنظيمية والهيكلية لمختلف مؤسساتها.

٢- تنمية مستوى كفاءات ومؤهلات الموارد البشرية.

٣- تطوير المناهج وطرائق التدريس.

ان نظرة سريعة على التنظيم الاداري لادارة التعليم العالي والبحث العلمي سواء على مستوى الادارة المركزية ام على مستوى الادارة الجامعية والمؤسساتية يكشف لنا مدى هيمنة الادارة المركزية في حين يعاني التنظيم الجامعي الخلل والضعف. المشكلة تكمن في توزيع المسؤوليات، حيث تبدو صورة التنظيم اللامتوازن في طريقة توزيع المسؤوليات وممارسة السلطات لصالح الادارة المركزية. ان وجود وزارة مسؤولة عن ادارة التعليم العالي ضرورية في بلد يعتمد التعليم في تمويله على الدولة ويعتبره حقاً لجميع الطلبة في ولوج مؤسساته على اساس مبادئ تكافؤ الفرص كل حسب مؤهلاته وقدراته. ووجود وزارة مسؤولة ينتج بالضرورة توزيع مسؤولية وتقسيم عمل في دوائر ادارية تسند الى اشخاص يتولون ادارتها وتسييرها لتحقيق الاهداف العامة للوزارة. وكلما كان التنظيم الاداري في الوزارة جيدا ومحكما، نتج عنه هيمنة الادارة المركزية على مستوى ممارسة السلطة المالية والادارية، خصوصا عندما يكون تنظيم الادارة الجامعية ضعيفا وناقصا وهشا. ويمكن ملاحظة ان المسؤولية مرتبطة بالادارة المركزية ومبنية على اساس عمودي بين الوزارة وكل جامعة على حدة بينما ينعدم الارتباط بين الجامعات على مستوى التنظيم المؤسساتي مما نتج عن ذلك هيمنة المركز على الجامعات على مستوى ممارسة السلطة الادارية. ان هذا الوضع الذي لمسناه عن كثب خلال عملنا في الوزارة اثر تأثيرا كبيرا في عقلية توزيع مختلف الموارد والامكانات، سواء على مستوى النوع ام الكم بين الوزارة من جهة والجامعة من جهة اخرى. ومهما كانت نوعية هذه الموارد والامكانات (بنيات تحتية او تجهيزات او موارد بشرية) فأنها تتصف بخاصيتين سلبيتين، هما قلتها وعدم ملاءمتها الاغراض المخصصة لها، وسوء توزيعها على مختلف الجامعات والمؤسسات.

وتكتسي الموارد البشرية اهمية قصوى ذلك انها الاداة الاساسية التي تقوم بالتخطيط والتوجيه والتنفيذ، وهي التي تسهر على حماية وحسن استغلال وترشيد استعمال الامكانات المادية والبنيات التحتية. ومن هنا فان تدريبها واعادة تدريبها يعد من الاهداف الرئيسة لسياسة التعليم الحالية. وهذا لا يستثني موظفي الوزارة والجامعات لما لهذه الوظائف من خصوصيات في مجال التخطيط الاداري والتربوي والعلمي، وكذلك التوجيه والتسيير التربوي والعلمي، بالرغم من ان السياسة الحالية تكمن في ملء الوظائف القيادية في الوزارة من قبل اكاديميين بغض النظر عن اختصاصاتهم ونوعية خبراتهم يعاونهم ملاك وظيفي من حملة الشهادات الاولية والعليا، والمبدأ في ذلك انه اذا كانت الكفاءات العلمية والتربوية تقوم اساسا بالعمل العلمي والتربوي فانها تشارك ايضا في التسيير الاداري وذلك اما عن طريق الجمع بين العمل العلمي والعمل الاداري عن طريق المشاركة في المجالس والهيئات التمثيلية وإما عن طريق التكليف الاداري اساسا. والملاحظ هو ندرة الكفاءات المتخصصة في التسيير الاداري والتربوي والاقتصادي، وهو ما يؤثر سلبا في مهمة الوزارة في التخطيط والاشراف والتدبير الاقتصادي والمالي. من هذا المنطلق كان هدف دورات ادارة الجامعة وتسييرها التي جرت بالتعاون مع جامعة برمنغهام البريطانية والتي ساهم فيها عدد كبير من قادة الجامعات العراقية. ومن الضروري الاستمرار بمثيلاتها لتوسيع المنفعة كجزء من التعليم المستمر والاتصال الدائم والمستمر بالعالم الخارجي ولتطوير الخبرة الادارية للهيئات الادارية للجامعات وصولا الى تغيير جذري في كيان نظام التعليم العالي بحيث يستجيب في اهدافه وبرامجه وطرائقه للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والمعرفية بصورة مرنة ومن مقياس الجودة العلمية بالمقارنة مع المستويات العالمية.

ومن العوامل المعوقة لاستقلالية الجامعة وتطوير منظومة التعليم العالي هي غلبة التفكير الاتباعي المساير وجمود المناهج وطرائق التدريس وهذا ما يفرض الانتقال الحاسم والسريع لتطوير المناهج والوسائل والطرق التعليمية بما يناسب احتياجات عصر المعلوماتية وانتاج المعرفة، بحيث يصحح الاختلال في التوازن الحاصل بين الدراسات العلمية والنظرية لصالح التوسع في فرص الالتحاق بالدراسات العلمية والعملية والتكنولوجية واعادة النظر في هيكلية الجامعات. فكليات كل جامعة تشبه الاخرى في البرامج والتخصصات مما يحد من طموحها نحو التمييز والامتياز. ولو نظرنا الى تركيبة كليات الاداب في حالتها الراهنة، نتعرف على عدم التوازن بين التخصصات الادبية والاجتماعية واللغوية وعلى ضعف التكوين. فما العلاقة بين الادب العربي والجغرافيا؟ واي رابط بين التاريخ وعلم النفس؟ بينما تعاني تخصصات كلاسيكية من التضخم في عدد الطلبة لا تتواجد فروع مهمة كعلم النفس والاجتماع في بعض الكليات. ان التكوين في جامعات الدول المتقدمة يتوجه اليوم نحو تداخل التخصصات بحيث تتيح للخريجين القدرة على التكيف مع متطلبات المجتمع وسوق العمل، ومن هنا يجب الالحاح على تقاطعية العلوم على اعتبار ان كثيراً من المناهج يجب عليها ان تخترق حواجز التخصصات، على سبيل المثال الهندسة الطبية والبيوكيميائية وعلم الاجتماع الطبي والصناعي والمعلوماتية البيولوجية والادارة الصناعية وتدبير الموارد البشرية. وتجدر الاشارة الى ان تداخل العلوم لا يعني العزوف عن التجذر في التخصص انما الانفتاح على العلوم الاخرى، وهذا يساير مفهوم ان مهمة الجامعة ليست انتاج المعرفة من اجل المعرفة، انما انتاج معرفة لحل المشكلات التي تعترض الانسان ولتحسين اوضاع الناس. لذلك يطرح السؤال عن مدى امكانية الجامعة في الاوضاع الراهنة التي يميزها جمود الهيكل التنظيمي في ان تتطور استجابة لحاجة سوق العمل؟

ان حركة التطور نحو ربط الجامعة بحاجة السوق لا تعني التخلي عن موقع الجامعة كورشة للفكر المجدد والبحث العلمي المبدع، فهي بالاساس مؤسسة خلق واكتشاف وتطوير وتجديد بالاضافة الى مهماتها التأهيلية التي تلبي حاجات السوق. ولكي تتطور بهذا الاتجاه لابد من تفعيل الاجواء الفكرية والتخلص من التفكير الغيبي المخدر الى الموضوعية العلمية الابتكارية الخلاقة. وعلى الدولة ان تحافظ على الجامعة كحرم للعلم بعيدا عن تدخل التيارات السياسية والدينية لكي لا تخسر الجامعة استقلاليتها الفكرية الناجمة عن الاستقطابات الحزبية والدينية المتطرفة. كما انه من الضروري مناقشة مفهوم الحرية الفكرية والاستقلالية منذ الان ولا نتهيب او نتخوف من أية مبادرة او تطوير يطرح من اجل منع سلطة الدولة والاحزاب من التدخل مباشرة في المحيط الجامعي.

ومهما كانت الاسباب الادارية في ضعف وتخلف المردودية من انقطاع للطلبة عن الدراسة وانخفاض مستوى وكفاءة التدريس وازدياد البطالة بين الخريجين الا ان الامكانات المالية التي تعتمد عليها ادارة التعليم العالي والبحث العلمي لانجاز مهماتها المختلفة، وكذلك التجهيزات الاساسية والبنيات التحتية والموارد البشرية هي التي تحدد بالتالي مدى جودة الخدمة المقدمة للمجتمع من قبل الجامعة، ولاسيما ما تتطلبه برامج التنمية والتثقيف التي تستلزمها مقتضيات ارتفاع مستوى الكفاءة والانتاجية لدى القوة العاملة وارتباط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد العالمي.

ان حل الاشكاليات المرتبطة بالنظام التعليمي هي من مسؤولية هيئات الوزارة في النظام المركزي ولكنها قد يكون حلها مستحيلا من دون احداث تحول في مفاهيم القيادة والادارة والتخطيط والعمل بمستوياته المختلفة، ولكي تواكب سياسات التعليم العالي التغير السريع لطبيعة العمل في اطار تفعيل آليات السوق الطليق في ظل العولمة. الى جانب استحداث وتطوير اشكال المتابعة والشفافية والرقابة والمحاسبة في ظل تحول دور الدولة نحو اللامركزية وممارسة الديمقراطية. كما ان بقاء الهيكل التنظيمي لمنظومة التعليم الجامعي على ما كان عليه في العهد الماضي وتأكيد هذه الهيكلية لمركزية القرار وعدم معالجة تضخم جهاز البيروقراطية بالتعارض مع اسس عملية بناء الاقتصاد العراقي الجديدة، بما فيه من ضرورة الى دعوة مختلف قطاعات الاقتصاد الى التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث باسلوب اللامركزية. لذا فان تسهيل القيود المالية والادارية تساعد على تحقيق استقلالية الجامعة بالاعتماد على اعضاء هيئاتها الاكاديمية كسبيل لتطور ادائها وازدهار دورها في التنمية وعلاقتها بالمجتمع وتطوره.

اني لا املك معلومات كمية عن درجة تمويل التعليم العالي الحالية ولكنها تنحصر بدرجة كبيرة في دفع رواتب هيئات التدريس والموظفين اضافة الى النفقات المالية لعملية اعادة البناء وتأثيث المختبرات علما ان نفقات البحث العلمي قد تقلصت بدرجة كبيرة. ومن المهم لمعرفة مدى الاهمية التي تعطيها الدولة قطاع التعليم العالي لابد من توفر ارقام عن نسبة نفقات التعليم بجميع مستوياته من نفقات الدولة، ونسبة نفقات التعليم العالي من نفقات التعليم بجميع مستوياته، ونسبة نفقات التعليم العالي من الدخل الاجمالي الوطني، وهذا ما ساحاول الكتابة عنه في المستقبل حتى تظهر لنا المكانة التي يحتلها العراق ضمن دول العالم. ان رفع نسبة نفقات التعليم العالي مهما كانت درجتها حاليا مع حسن ادارة النظام التعليمي لمنع سوء استغلال المصادر المالية سيكون ضمانة للاستمرار في عمليات التطوير التي بدأت منذ تسلم الادارة الجديدة التعليم العالي بعد سقوط النظام الدكتاتوري. كما انه من الضروري ضمان استقرار التمويل اللائق واعتباره من مسؤوليات الدولة وتخليصه من تذبذب عمليات التبرع والمساعدة الدولية والعوامل الاقتصادية والسياسية الخارجية. ولغرض تحسين مستوى التمويل وتأكيد استقراره تخصص الدولة نسبة لا تقل عن ٥٪ من الدخل القومي ولا تقل عن ٣٠٪ من الميزانية السنوية العامة المخصصة للتعليم. ان زيادة نفقات التمويل ضرورية اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الحاجة الى زيادة اعضاء التدريس، واعادة تدريب الموجودين حاليا في الجامعات العراقية، ووضع سياسة رشيدة للاحتفاظ بهم ومنع تسربهم الى الخارج، اضافة الى تحسين البنيات التحتية، سواء من ناحية المباني ام التجهيزات ام الاصلاحات، ام اختيار مواقع جديدة لبعض الجامعات، واحداث تطوير نوعي لاستيعاب المتغيرات العلمية والتكنولوجية سواء في توفير اجهزة الكومبيوتر ام ربط الجامعات بالشبكات الدولية للمعلومات.

ولعله من الامور التي ستساعد على ترسيخ مفهوم استقلالية الجامعة هو تطوير وتشجيع العلاقات مع الجامعات والمؤسسات التربوية الدولية وذلك من خلال التعاون الدولي في مجال التعليم. ان مجرد عقد اتفاقيات للتعاون مع الجامعات الاجنبية غير كاف لتحقيق الاحتكاك العلمي بين اساتذة الجامعات العراقية ونظرائهم في الخارج من دون توفير الاليات والاموال اللازمة تبعا للغايات والأهداف التي تسعى كل جامعة الى تحقيقها وحسب الوسائل التي تراها تلك الجامعة كوسائل تؤدي الى تحقيق هذه الأهداف. فضلا عن وضع برامج وآليات للإفادة من الأساتذة العراقيين في الخارج كما يتبين من الدعوة التي تكرمت بها الوزارة الى الأكاديميين العراقيين في المهجر لعقد مؤتمر للبحث في امكانات التعاون.

لقد سبق ان تقدمت بمشروع بصورة نقاط اساسية ليكون محور نقاش من اجل التوصل لافضل صيغة لاستثمار الطاقات العراقية المتواجدة في الخارج، في جوهره تشكيل دائرة استثمار الكفاءات المهاجرة وبنك معلومات عراقي يضم معلومات كافية عن العقول المهاجرة وكفاءاتها العلمية والفنية والادارية. تقوم الدائرة التي مركزها وزارة التعليم العالي بتنظيم العلاقة بين العقول المهاجرة والجامعات العراقية ووضع الجداول الزمنية للزيارات والمحاضرات وتنفيذ المشاريع كما تقوم بالتنسيق مع الجهات الخدمية والامنية لتوفير الراحة والامن للخبير خلال تواجده في الوطن.

يبقى اذن، وكما اشرنا في عدد من المقالات وفي هذه المقالة، ان الجامعة العراقية يجب ان تتمتع باستقلالية مؤسساتية واكاديمية ومالية على وفق مبادئ ومقاييس موضوعية ومرونة تنظيمية ضمن رؤية ستراتيجية لقضايا التعليم العالي ومستقبله تضمن تطبيق مفرداتها الدولة من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لكي تتخلص من مشكلاتها التي تعيق تطورها وتكبل حركتها وتمنعها من اداء رسالتها بحيث تساير الجامعات الاخرى. وهذا لا يتحقق الا بإصلاح القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لشؤون الجامعات ووضع خطة ستراتيجية جديدة وآليات تنفيذ لتطوير التعليم العالي في العراق.